سياسة التكييف الهيكلي

 تتضمن سياسة التكييف الهيكلي مجموعة من السياسات الاقتصداية فباإضافة إلى السياسات النقدية والائتمانية ، التي تحكم كمية النقود ، وتضبط حجم الاستثمار ، وبالتالي تضمن بنية مستقرة للنمو الاقتصادي . وكذلك تتضمن عملية التكيف سياسات الصرف والتي من خلالها يتم تدعيم الجوانب السالفة الذكر.

          وعليه يمكن تعريف التكيف الاقتصادي بأنه (( رد فعل إيجابي ، لتوجيه الاقتصاد الوطني ، وفقا لاهداف مرسومة  سلفا أو أهداف مستجدة  ، لتجنب الآثار السلبية  للاقتصاد الدولي . ويتضمن رد الفعل هذا أهدافا اقتصادية  واجتماعية  وسياسية (( وهو بذلك يعزز من عملية التنمية الاقتصادية ، ولا يكون بديلا عنها ، إذ انه يستهدف بإجراءاته السابقة إزالة الاختلالات الداخلية والخارجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإجراءات التكيف تتضمن  بشكل عام نوعين من الإجراءات هـــــما:-

أولا //  التكيف الذاتي:  ويقصد به تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة لتكيف اقتصادها الوطني بمعزل عن تدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، اذ تقوم الدولة بأجراء التكيفات المناسبة التي تتطلبها ظروفها الاقتصادية ، وبما يتطابق مع وجهة  نظرها . ولذلك يلاحظ أن حزم التكيف  قد اختلفت من بلد لاخر . إلا انه على العموم يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات من تلك الحزم التي تتخذها الدول وهي :-

-إجراءات التكيف التي اتخذتها بعض الدول المصدرة للنفط ، والتي كانت تهدف من وراءها مواجهة تدهور أسعار النفط ، وتنويع اقتصاداتها. وقد عمدت دول مجلس التعاون الخليجي إلى ترشيد إنفاقها الحكومي بهدف تخفيض العجز في موازناتها ، فضلا عن إجراء تعديل نظمها الضريبية .

- إجراءات التكيف التي اتخذتها بعض البلدان الصغيرة ذات الطابع  الرأسمالي مثل  السويد ، وهولندا ، وسويسرا . فهذه البلدان لكونها تتسم بضيق الأسواق النسبي وانخفاض عدد السكان ، والتخصص في إنتاج منتجات محددة نسبيا ، قد اتجهت  نحو إجراءات التكيف الذاتي التي تمكنها من الاستفادة من الميزة النسبية  التي تمتلكها وتطويعها لحاجة السوق .

- إجراءات التكيف التي اتخذتها البلدان الرأسمالية ، والتي اتسمت في استخدام واسع لأدوات السياسات المالية والنقدية ، وتقليص لدور الدولة ، وكذلك بتدخل  واضح للبنك الدولي ، وهذه الإجراءات ، على أية حال ، تتناغم مع معطيات العولمة ، وتسير معها جنبا إلى جنب .

ثانيا // التكيف غير الذاتي :ونعني به تلك الإجراءات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، والتي يرمي من خلالها تحقيق التصحيح  الاقتصادي  في البلدان التي تأخذ بها . ومع عقد الثمانينات ، وانتشار حالات عدم  الاستقرار الاقتصادي  للعديد من دول العالم الثالث  الناجمة عن زيادة أعباء خدمة  الدين  العام ، وانخفاض أسعار المواد الأولية ، وتزايد انعدام التوازن الداخلي والخارجي . فالأمر كان قد تبدى في صورة أزمة مالية وسياسية . وعندها تم تبني برامج التكيف الاقتصادي في معظم دول  أمريكا  اللاتينية ، وأفريقيا (شمال أفريقيا ، وجنوب الصحراء ) ، وجنوب شرق آسيا ، والشرق الأوسط ، وبالتعاون مع صندوق  النقد الدولي  والبنك  الدولي . وتتضمن حزمة التكيف التي  يوصي بها خبراء المؤسستين الدوليـــتين ما يلي::-

أ*- تقييد الطلب الكلي* :  وتشمل مجموعة الإجراءات التي تستهدف فرض القيود على الطلب المحلي أملا في القضاء على فائض الطلب  المسبب لعجز الموازنة العامة وهذه الإجراءات  تتضمن :

           - تخفيض الائتمان أو القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص .

           - تخفيض الإنفاق على القطاع العام وبخاصة تلك المؤسسات التي تمنى بخسائر  بحيث تعتبر هذه المؤسسات إلى حد ما مسؤولة عن اختلالات الموازنة .

         التخفيض المباشر لعجز الموازنة .

ب*- سياسات التحول* : أي السياسات التي تشمل على تحول في التعامل مع متغيرات اقتصادية  معينة ، وتبني توصيات الصندوق والبنك بشكل جدي بشأنها وتشمل :-

         ×تحرير أسعار كافة السلع وبالذات أسعار  منتجات القطاع العام ، والسماح لقوى  السوق الحرة في تحديد هذه الأسعار وبصفة خاصة  رفع أسعار الماء والكهرباء  والهاتف والمنتجات النفطية . بالإضافة  إلى إلغاء الدعم المالي على السلع الأساسية . والهدف من هذا التحرير هو إزالة التشوهات الحاصلة  في ( السعر / الكلفة ) ، ذلك  ان هذه الأسعار لا تعكس كلف الإنتاج الحقيقية ،  وإذا ما تمت إزالة هذه التشوهات  أمكن تحقيق استخدام افضل للموارد فضلا عن تشجيع المنتجين على التوسع في الاستثمار والإنتاج  الناجم عن توازن الأسعار  عند المستوى الطبيعي . بالإضافة  إلى ذلك فان  ارتفاع أسعار هذه السلع من شانه أن يقلص الطلب  والإنفاق فتقل الضغوط  التضخمية ، وتنخفض الموارد المخصصة لاستيراد سلع كهذه ، كما ينبغي أن نستذكر  تأثير الدعم على الموازنة العامة وميزان المدفوعات معا .

         ×تخفيض  سعر الصرف : إذ يؤكد خبراء صندوق النقد الدولي  على إن أسعار الصرف الخاصة  بالعملات  الوطنية لا تعكس  المستوى الحقيقي لقيمة هذه العملات لذا يجب تخفيض قيمة العملة إلى المستوى الواقعي والملائم لقوى العرض والطلب  في السوق . وهذا من  شانه ان يؤدي  إلى تخفيض  العجز عن طريق  تقليص الإنفاق ، وتحويله  من السلع المحلية إلى سلع التجارة [\*](file:///G%3A%5C%5Cmy%20Publications%5C%5C%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%5C%5C%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%8A%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%20%282%29.doc%22%20%5Cl%20%22_ftn11) كما يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة قدرة الدولة في الحصول على النقد الأجنبي عبر :- زيادة الصادرات ،تقليل الواردات،اتجاه الموارد إلى الاستثمار في قطاع الصادرات .

          وحجة  خبراء الصندوق  بشان تخفيض  سعر الصرف هو ان هذا  التخفيض من شانه ان يحقق تخصيصا افضل للموارد  باتجاه تقرير الادخار  والنمو ،  ومن ثم تقليص العجز المالي  بشكل عام ، وهكذا  يوفر الحل لمشكلة  التمويل التي تعاني  منها أغلبية دول العالم الثالث .

                      ×تقييد الأجور  والرواتب والعلاوات للعمال والموظفين في الحكومة والقطاع العام .

جـ- الكفاءة  على المدى البعيد *:*تشتمل على :-

         ×إصلاحات هيكلية قطاعية تستهدف إعطاء اهتمام اكبر بالزراعة  وتشجيع الاستثمار الأجنبي والقيام بأهم  خطوة  وهي الخصخصة ، واعطاء دور اكبر للقطاع الخاص . وهذه الإجراءات  جزء من مطالب  الصندوق للدولة  بالكف عن الولوج في المجالات  الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص وخاصة الأجنبي أن يقوم بها كالصناعة  التحويلية ، وان ينحصر  دور الاستثمار العام فقط في المجالات المتعلقة  ببناء واستكمال  البنى الأساسية [[13]](file:///G%3A%5C%5Cmy%20Publications%5C%5C%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%5C%5C%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%8A%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%20%282%29.doc%22%20%5Cl%20%22_ftn14) ويشير  أحد خبراء  الصندوق  إلى أن مصدر  الاستياء من الملكية  العامة ( القطاع العام ) ليس أيديولوجيا  ( ولكن هناك  شكوك فيما يخص إذا كانت منافع الملكية العامة توازي تكلفها . إذ إن التحول  إلى القطاع الخاص  اصبح جزءا  رئيسيا من سياسة  واستراتيجية  الصندوق  والبنك  الدوليين  عند تعاملها  مع  دول العالم الثالث  في مجالات التمويل وتقديم  القروض . وقد خصص البنك الدولي  لمثل  هذه الوظيفة  قروض التكيف الهيكلي والتكيف القطاعي ، بالإضافة إلى استحداث   دائرة سميت بـ ( إدارة القطاع العام وتنمية  القطاع الخاص ) ووظيفتها أعداد البرامج الموجهة إلى الخصخصة ، وتحديد المشروعات الواجب  نقلها إلى القطاع الخاص  وتحديد المستثمرين المحتملين

          ولا يقف البنك عند هذا الحد بل ان ( دائرة القطاع العام ) التي استحدثها  توفر قروضا للمستثمرين بغية مساعدتهم في إصلاح  المؤسسات العامة  بعد امتلاكهم  لها ، وما يسير في هذا  الاتجاه هو السبيل  الجديد  للتعامل مع ديون دول العالم الثالث ، ومنها مقايضة  الدين [\*](file:///G%3A%5C%5Cmy%20Publications%5C%5C%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%5C%5C%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%8A%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%20%282%29.doc%22%20%5Cl%20%22_ftn17) التي يتم من خلالها قيام مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation , IFC  المسؤولة  أصلا  عن تعبئة  الموارد اللازمة لتمويل المؤسسات الخاصة في دول العالم الثالث وهي تابعة  للبنك الدولي  بتشجيع دول العالم الثالث على مقايضة  ديونها  الخارجية بحصص ملكية المشروعات  العامة .

          -إصلاحات مالية ، إذ يدعو  الصندوق إلى تطبيق هذه الإصلاحات  يتبني  سياسات مالية  انكماشية  لتخفيض فائض الطلب  وتشتمل على : تنظيم  القطاع الضريبي  ، وزيادة  الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

          -وتتضمن شروط الصندوق بندا مهما هو ضرورة تحرير التجارة. من كافة السياسات التقييدية ، كالكمية أو النوعية ، وإلغاء احتكار التجارة الخارجية ، والاكتفاء  بالرسوم الجمركية وإلغاء الرقابة على الصرف والسماح بدخول وخروج النقد الأجنبي وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية ، وتقديم كل ما يمكن تقديمه من حوافز ودعم للاستثمارات الأجنبية الخاصة وبهذا نجدها تتطابق تماما مع بنود  الجات واتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية ولا تتقاطع معها .

          عموما تستهدف إجراءات الكفاءة على المدى البعيد خلق نظام للحوافز يكون مواتيا لأحداث  تغيرات بنيوية في الاقتصاد القومي ، من خلال إزالة أو تقليل قيود التحكم الإداري ، وتدخل الدولة في نظام السوق  بشقيه المحلي والعالمي ، وتنشيط المناخ الاقتصادي  لسيادة البيئة الاقتصادية المستقرة والداعمة  للتعديلات القطاعية ، والنشاط الخاص ، يمكن من خلالها تدنية معدلات التضخم والتنبؤ بأسعار الفائدة المحلية المنافسة لمثيلتها الدولية والسعي نحو تدعيم ميزان المدفوعات سواء من خلال الإجراءات النقدية  أو الحقيقية .

          مما  تجدر الإشارة إليه إن إجراءات الصندوق والبنك الدولي لا تصاغ  بشكل عام وتجريدي ، وانما تحدد في شكل  أهداف كمية  ورقيمة  محددة  يتعين تحقيقها خلال مدة  البرنامج وفي ضوء جدول زمني  معين . ويتضمن البرنامج عادة  شروطا  يجب ان تتحقق ، وإلا يوقف حق الدولة  العضو في الحصول على الموارد المقدرة  في البرنامج ، كما يرسل الصندوق بعثاته بشكل  دوري للتأكد من مطابقة الأداء مع ما هو وارد في البرنامج .

          وأخيرا ، ينبغي لنا القول  إن سياسات التكيف الاقتصادي تبرز إلى جانب  الخصخصة كآلية من آليات العولمة  ، بحيث تشكل أساسها العملي ، على أساس أنها :-

1. -الأسس النظرية  لعمليات التكيف الاقتصادي  في نظرية ميزان  المدفوعات ، التي بلغت ذروة نضجها مع كتابات جيمس ميد J.Meed   ، تستند إلى الفكر النقودي . ومنذ نهاية السبعينات  اخذ صندوق النقد الدولي  يميل إلى المنهج النقدي ، واخذ يبتعد عن فهم اقتصاد السوق من جهة  الخصوصيات الثلاث  لمنهج الاستيعاب [\*](file:///G%3A%5C%5Cmy%20Publications%5C%5C%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%5C%5C%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%8A%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%20%282%29.doc%22%20%5Cl%20%22_ftn24) : فخ السيولة ، عدم استجابة الاستثمار  لسعر الفائدة ،  وعدم  مرونة الأسعار والأجور  نحو الأسفل . مبتعدا عن الأسلوب التقليدي المستند إلى أفكار المدرسة الكينزية  الذي يفترض ثبات أسعار الفائدة ، وأسعار الصرف ، وحالة  التوظيف الجزئي  فيحصل التوازن وفقا للمعادلة  الآتية :-

                                S + M + T = S + Ip + X + G

الادخار  + الاستيراد + الضرائب =  ادخار + الاستثمار الإجمالي المحلي الخاص + الصادرات + الإنفاق الحكومي

                وفقا  لمنهجية الصندوق  ينظر إلى الدخل القومي  على انه دالة للكتلة  النقدية  حيث إن الدخل عبارة عن كمية  ثابتة مضروبة في الكتلة النقدي Y  = ƒ( M1 ) لتقرر علاقة  مباشرة  وطردية  بين الدخل  القومي  والكتلة النقدية ، حيث إن الارتفاع  في الدخل القومي في حالة عدم وجود تحويلات رؤوس أموال واستيرادات ، يمكن التعبير عن  التغير في الكتلة النقدية كما يأتي :

M1=   B  + X –M

(  B  ) التغير في حجم القروض ( X ) الصادرات ( M ) الاستيرادات .

2 - إن قضية تحرير التجارة  تشكل ركنا مهما في الفكر النقدي ، وقد تم فرضها من قبل الصندوق  والبنك الدوليين من خلال هذه البرامج مع بداية تطبيقها ، وهي بطبيعة الحال  جزء  من شروط  أو أركان العولمة الاقتصادية .

3 - دعوة  الصندوق إلى تبني اقتصاد السوق على اعتبار  أن آليات السوق الحرة اكثر  فاعلية  في تحقيق الاستقرار على مستوى  الاقتصاد الكلي ، من خلال : تحجيم القطاع العام ، تحرير الأسعار ، تحرير التجارة  ، ونشر  هذه العناصر  وتعميقها في بلدان العالم الثالث بخاصة ، يعني  فيما يعنيه نشر وتوسيع العلاقات الرأسمالية  وفرضها على هذا البلدان .

4 - مراحل التصحيح  والتحول الليبرالي في سياق التكيف الاقتصادي . إذ يفترض دعاة هذه البرامج إنها تتطلب نوعا من التدرج وكما يأتي :

*المرحلة  الأولى :* مرحلة ما قبل الإصلاح  يتجاوز فيها معدل التضخم المحلي مستواه العالمي   وبشكل عجز الموازنة نسبة عالية من الأنفاق .

*المرحلة الثانية :* بدء عمليات الإصلاح والتحرير في سياق تكيف ميزان المدفوعات والسيطرة على عجز الموازنة.

*المرحلة الثالثة :* مرحلة إزالة التعريفة السعرية والقيود الكمية على التجارة .

*المرحلة  الرابعة :* سياسات صرف فعالة وجديدة على أساس الربط المتحرك لجعل سعر الصرف منسجما  مع مستوى تعادل القوة الشرائية فتنخفض قيمة العملة المحلية وينسجم مستوى التضخم المحلي  مع معدل التضخم العالمي .

*المرحلة الخامسة :* استقرار أسعار الصرف ويوصى بإزالة القيود على حركة راس المال بعد إزالتها عن التجارة  في المرحلة السابقة .

*المرحلة السادسة :* الاقتصاد المفتوح والأسعار التنافسية بحيث يتم الانتقال كليا الى اقتصاد السوق الحر .

5- كما يمكن القول أن طروحات التكيف الاقتصادي تتماشى مع نظرية اقتصاديات العرض ، فهي  تستهدف بالدرجة الأساس التركيز على جوانب العرض ، مع اهتمامها بتقييد الطلب كشرط أولى يمكن  من خلاله تخفيف جانب من الضغوط على العرض في المدى القصير حتى يتمكن الاقتصاد المعدل هيكليا مــن استيعاب نمط التعديلات والوصول بـه إلى تحقيق التوازن لمقابلة الطلب المتوقع فــي المستقبل .